سلسلة:



النصح المجود في الرد على أبي يحيى سامح بن محمد

(الحلقة الثالثة عشرة)

الجواب الحاسم

على افتراء أبي يحيى والرسلانية

على ابن أبي حاتم

لأبي جويرية

محمد بن عبد الحي

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد

((فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ))..

قاله محذرا ممن يتبعون المتشابه رسول الله –صلى الله عليه وسلم-، ولكن البعض تجده مع هذا يقول: ذرونا منهم نتعلم!!

أي علم تطلبوه من أصحاب الهوى، وأي شئ ترجونه من رجل شرب الشبهات حتى ارتوى؟!!

فما ترك شبهة للصوص النصوص إلا قررها، وما ترك فرية في ذاك الأمر على العلماء إلا كررها!!

فبعد أن كشفنا بعض افتراءات أبي يحيى والحزب الرسلاني، على مسلم والبخاري، والسيوطي والسخاوي، وابن القيم والعثيمين والمعلمي اليماني، فها نحن نتناول اليوم فرية أخرى أثارها القوم، حين قالوا:

إن كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، منقول من التاريخ الكبير للبخاري!!

فقال محمد حسني القاهري في مبحث تحت عنوان" الفرق بين النقل بغير عزو والسرقة العلمية" : ((ونحن نذكر الآن **أمثلة للنقل بدون عزو** في مصنفات العلماء: صنيع مسلم وابن أبي حاتم مع البخاري –رحمهم الله-))

ثم ذكر قول أبي أحمد الحاكم: ((رحم الله الإمام محمد بن إسماعيل، فإنه الذي ألف الأصول، وبين للناس، وكل من عمل بعده فإنما أخذه من كتابه، .. ومنهم من أخذ كتابه، فنقله بعينه إلى نفسه كأبي زرعة، وأبي حاتم، فإن عاند الحق معاندٌ فيما ذكرت، فليس يخفى صورة ذلك على ذوي الألباب))

احتج سامح بنفس الكلام السابق ونقل كلام صاحب المفهم معلقا على ذلك: ((والعجب مما ذكره أبو محمد بن أبي حاتم في ترجمة البخاري ، فقال : إن أبي وأبا زرعة تركاه – يعني البخاري – لأنه قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، ولم ينقل شيئا من فضائله ، وكأنه أعرض عنه وصغر أمره.))

ثم قال سامح أبو يحيى بعدها ليوهم المتابع أن أبا زرعة وأبا حاتم تركا العزو للبخاري لأنهما يبدعانه: ((يبقى أبو زرعة وأبو حاتم أصلا حكموا على البخاري بالإيه؟ بالبدعة !!

كذلك هنا أخذوا تراجم من كتاب البخاري الكبير والأوسط، ولم يذكروا البخاري، ليه؟ **لإنه أصلا حكموا عليه بالبدعة،** طب يا جماعة هل إذا نقلتم هنه ولم تذكروا اسمه يسمى سرقة؟)) [الذلة والصغار – ٥٤/ ١]

أقول في الرد على تلك الشبهة مستعينا بالله:

أولا: أرأيتم هذه الجرأة التي يتكلم بها سامح على لسان الأئمة؟!!

أرأيتم كيف اتهم سامح أبا زرعة وأبا حاتم بأنهما يبدعان الإمام البخاري؟!

مع أنه لو كلف نفسه بالرجوع لكلام ابن أبي حاتم المشار إليه لوجد في ترجمة البخاري: ((محمد بن اسمعيل البخاري أبو عبد الله قدم عليهم الرى سنة مائتين وخمسين .. سمع منه أبي وأبو زرعة ثم **تركا حديثه** عندما كتب إليهما محمد ابن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم إن لفظه بالقرآن مخلوق.))

وشتان بين كون أبي حاتم وأبي زرعة تركا حديث البخاري، وبين كونهما حكما على البخاري بالبدعة –كما يقول سامح–، فليس توقفهما في الرواية عنه دليل على تبديعه، والله المستعان!

وقد علق الذهبي كما في السير مؤكدا هذا فقال: ((إن تركا حديثه أو لم يتركاه، البخاري ثقة مأمون محتج به في العالم.))

ثانيا: بفرض صحة كلام أبي يحيى، وأن أبا زرعة وأبا حاتم تركا العزو للبخاري **لعلة**، وهي أنهما يبدعانه، فهذا يدل على أن الأصل عندهما هو العزو، فهذا دليل عليك لا لك، فلتبين لنا علتك في ترك العزو أنت وغيرك من اللصوص.

ثالثا [1]: الناظر في كتابي التاريخ الكبير، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم يجد أموارا اختلفوا فيها منها:

الموضوع:

فالبخاري يهتم بتاريخ الرواة غالبا، فيذكر اسم الراوي، وشيوخه، وتلاميذه، ولا يذكر الأحكام غالبا، كما يهتم بذكر مرويات الراوي.

وابن أبي حاتم يذكر تاريخ الرواة، بزيادة أو نقصان عن البخاري، ويزيد عليه حكم الأئمة على الراوي –وهو موضوع الكتاب الرئيس–، كما أنه لا يهتم كثيرا بإيراد مرويات الراوي.

الترتيب:

فالبخاري بدأ كتابه بمحمد صلى الله عليه وسلم ثم أورد كل من اسمهم محمد بعده، ثم رتب الكتاب هجائيا، وقدم الصحابة في أول كل حرف.

وابن أبي حاتم رتب كتابه هجائيا ولم يقدم المحمدين، ولم يقدم الصحابة في كل حرف.

---

١ – هذه النقطة الثالثة تحديدا استفدتها من موضوع منشور على الشبكة واختصرتها بطريقتي هنا.

المقدمة:

فالبخاري لم يذكر مقدمة لكتابه.

وأما ابن أبي حاتم فقد ذكر مقدمة كبيرة لكتابه تتعلق بالجرح والتعديل.

عدد التراجم:

وأما عدد المترجم لهم عند البخاري فإن عددهم قرابة اثنتا عشرة ألف ترجمة.

وأما عدد المترجم لهم عند ابن أبي حاتم فيفوق الثمانية عشر ألف ترجمة.

رابعا: لا شك أنه مع ما مر فقد اتفق هؤلاء الأئمة في أمور، هي من الثوابت التي لا يلزم أن يكون الإمامين أبا زرعة وأبا حاتم قد نقلاها عن البخاري، فهم جميعا من أئمة الحديث، ولا شك أنهم جميعا يعلمون اسم الراوي المترجم له، وشيوخه، وتلاميذه، فتلك أمور لا تنسب لواحد بعينه، كما أقول أنا مثلا: سامح أبو يحيى لا شيخ له، ويقول غيري في صعيد مصر: سامح أبو يحيى لا شيخ له، ويقول من يعلم حاله من أهل الجزائر: أبو يحيى لا شيخ له، إذ هذا من الثوابت التي لا يختلف فيها اثنان يتكلمان بورع.

خامسا: بالبحث في كتاب الجرح والتعديل وجدت أن هؤلاء الأئمة لم يهملوا البخاري ولكنهم تعقبوه في مواضع كثيرة، ويزيدون أو ينقصون في كلامه، مصرحين باسمه حسب الحاجة- في مكانه، مما يدل على أنهم يتعقبون كتاب البخاري فلا تعمد لإهمال ذكره فكأنهم يتكلمون عن كتاب معهود بين أيديهم:

مثال ذلك ما قاله ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ((قال أبو محمد إنما هو إسمعيل بن محمد بن سعد فلعل إنسانا غلط فقلب اسم أبيه إلى اسمه **ولم يميز البخاري ذلك** وظن أنه حق فأدخله في هذا الموضع وصدق أبى فيما قال إنه لا يعرفه كيف يعرف من ليس له أصل؟)) [الجرح والتعديل ص٧/١٨٨]

وكذلك قوله: ((محمد بن أيوب يمامى .. روى عنه يحيى بن أبي كثير والأوزاعي وعكرمة بن عمار سمعت أبي يقول ذلك، **وكأن البخاري جعله ثلاثة أسامي** فسمعت أبى يقول هم واحد)) [الجرح والتعديل ص١٩٧ /٧]

وكذلك قوله : ((محمد بن أبي بن كعب الأنصاري يكنى ابا معاذ ...، **قال أبو محمد جعله البخاري اسمين فسمعت أبى يقول هما واحد**، روى الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عنه وروى حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن الحضرمي بن لاحق عنه)) [الجرح والتعديل ص٧/٢٠٨]

ومثل ذلك قوله: ((**وكتب البخاري في موضع آخر محمد بن السائب بن بشر.** سمع عمرو بن عبد الله الحضرمي سمع منه محمد بن إسحاق، وهو الكلبى.)) [الجرح والتعديل ص٢٧١ /٧]

وكذلك قوله: ((سئل أبو زرعة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان القرشى فقال مدينى قرشي من بني عامر بن لؤي وهو ثقة، **قال أبو محمد وكتب البخاري بعد أربعة أوراق**: محمد بن عبد الرحمن الزهري روى عن عباد بن اوس روى عنه يحيى بن أبي كثير فسمعت ابى يقول هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان..)) [الجرح والتعديل - ٧/٣١٢]

فالكلام الذي كتبه ابن أبي حاتم يدل على أنهم حذوا حذوا البخاري أو جعلوا ما كتبه أصلا يفرعون عليه، فأقروا البخاري في أمورٍ، وتعقبوه في أشياء، وما أقروه عليه نقله ابن أبي حاتم عنهما في كتابه إذ هو من التراجم المعلومة لهما أصلا.

سادسا: أفرد ابن أبي حاتم كتابا خاصا بتعقب تاريخ البخاري وسماه "بيان خطأ البخاري في تاريخه"، وتراه أحيانا يصوب ما يقوله البخاري في نفس الكتاب فيقول: "سمعت أبى يقول أصاب البخاري" فلا تعمد لإهمال ذكر البخاري كما يدعون.

شبهة وجوابها:

قد يتعلق البعض بعبارة الحاكم وقوله: ((ومنهم من أخذ كتابه، فنقله بعينه إلى نفسه كأبي زرعة، وأبي حاتم))

فنقول: إن تعلقتم بظاهر العبارة فيكون كتاب الجرح والتعديل هو بعينه كتاب التاريخ الكبير، وعليه فهو سرقة على ما تؤصلونه، وهذا باطل ولا شك.

وإن قلتم بل المراد شئ آخر لا ظاهر االعبارة، قلنا: قد مر بيان ذلك، وأن المراد في الكلام التشابه لا التطابق، وقد بينا أن كتاب الجرح والتعديل ليس هو كتاب التاريخ الكبير -بعينه-، وذكر مواطن الاختلاف والتشابه بينهما، وهو ليس محل النزاع بيننا وبينكم.

شبهة أخرى وجوابها:

قد يحتج البعض أيضا بظاهر ما جاء في تذكرة الحفاظ للذهبي (٣ / ١٢٣): ((وسمعته يقول: كنت بالري وهم يقرءون على ابن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل فقلت لابن عبدويه الوراق: هذه ضحكة، أراكم تقرءون كتاب التاريخ للبخاري على شيخكم على الوجه وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم، فقال: يا أبا أحمد، إن أبا زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما تاريخ البخاري قالا: هذا علم لا يستغنى عنه، ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا، فأقعدا عبد الرحمن يسألهما عن رجل بعد رجل وزادا فيه ونقصا)).

وقد أجاب المعلمي اليماني عن هذا الكلام في مقدمة تحقيق كتاب الجرح والتعديل فقال: ((كأن ابا احمد رحمه الله سمعهم يقرأون بعض التراجم القصيرة التى لم يتفق لابن ابى حاتم فيها ذكر الجرح والتعديل ولا زيادة مهمة

على مافى التاريخ **فاكتفى بتلك النظرة السطحية ولو تصفح الكتاب لما قال ما قال**، لاريب ان ابن ابى حاتم حذا في الغالب حذو البخاري في الترتيب وسياق كثير من التراجم وغير ذلك، لكن هذا لا يغض من تلك المزية العظمى وهى التصريح بنصوص الجرح والتعديل ومعها زيادة تراجم كثيره، ويادات فوائد في كثير من التراجم بل في اكثرها، وتدارك أوهام وقعت للبخاري وغير ذلك، وأما جواب ابن عبدويه الوراق فعلى قدر نفسه لا على قدر ذينك الإمامين أبى زرعة وأبى حاتم.

والتحقيق أن الباعث لهما على إقعاد عبد الرحمن وأمرهما إياه بما أمراه إنما هو الحرص على تسديد ذاك النقص وتكميل ذاك العلم، ولا أدل على ذلك من اسم الكتاب نفسه (كتاب الجرح والتعديل) .

حرص ابن أبى حاتم بإرشاد ذينك الإمامين، على استيعاب نصوص أئمة الفن في الحكم على الرواة بتعديل أو جرح، وقد حصل في يده ابتداء نصوص ثلاثة من الأئمة وهم أبوه وأبو زرعة والبخاري، أما أبوه وأبو زرعة فكان يسألهما في غالب التراجم التى أثبتها في كتابه ويكتب جوابهما، وأما نصوص البخاري فإنه استغنى عنها بموافقة أبيه للبخاري في غالب تلك الاحكام، ومعنى ذلك أن أبا حاتم كان يقف على ما حكم به البخاري فيراه صوابا في الغالب فيوافقه عليه فينقل عبد الرحمن كلام أبيه، وكان محمد بن يحيى الذهلى قد كتب إليهم فيما جرى للبخاري في مسألة القرآن على حسب ما تقوله الناس على البخاري كما ذكره ابن أبى حاتم في ترجمة البخاري من كتابه، فكأن هذا هو المانع لابن أبى حاتم من نسبة أحكام البخاري إليه))

فكلام المعلمي هنا وغيره من أهل العلم يؤكد ما مر ذكره في جوابنا، بل ويذكر علة عدم ذكر البخاري فيما اتفق فيه مع أبي زرعة وأبي حاتم من ذلك العلم، وكأنه يقول كان المانع له من ذكر البخاري مع أبي زرعة وأبي حاتم ما بلغهم عنه من الذهلي.

ختاما أقول: ألا فليتق الله كل متكلم في دين الله، يلصق بالأئمة ما يوافق هواه، ويكون عونا لشياطين الإنس المفترين على العلماء، الطاعنين فيهم بما هم منه براء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه:

أبو جويرية محمد عبد الحي

وكان الفراغ منه٧ ربيع الأول ١٤٣٨